

وفي جنوب إفريقيا، برهنت لجنة الشركات والملكية الفكرية (اللجنة) على أن التخلص من السلع المقلدة بطريقة صديقة للبيئة ليس ممكنًا فحسب، وإنما يمكن أن يولد أيضًا وظائف ودخلًا إضافيًا لمكتب الملكية الفكرية. وتنظم اللجنة برنامجًا تجريبيًا لإعادة تدوير السلع المقلدة التي تم مصادرتها وإعادة تدويرها عوضًا من إتلافها. ويجري تفكيك عناصر هذه السلع واستخدامها في صنع ملابس جديدة تمامًا، مثل المرايل أو غيرها دون أي أثر للعلامة التجارية الزائفة، أو علامات العناصر الأصلية.

وإمعانًا في إخفاء منشأ العناصر الجديدة، يقوم فنانون محليون بطلاء بعضها.

ويوفر برنامج جنوب إفريقيا مزايا؛ مثل توفير فرص العمل، التي تركز بوجه خاص على توظيف النساء ومشاركتهن. لكن البرنامج ما يزال في المرحلة التجريبية، وتبذل الحكومة جهدًا من أجل الحصول على موافقة أصحاب الحقوق المعنيين. ويبشر البرنامج بمعالجة الممارسات غير الصديقة للبيئة، أي معالجة إتلاف المنتجات المقلدة المُصدرة، مثل الملابس والحفائب.

بات اكتشاف السلع المقلدة ومصادرتها أكثر فعالية، مما يطرح تحديات لوجستية وبيئية جديدة أمام السلطات الوطنية.

وبوجه عام، يجري التخلص من السلع المقلدة عن طريق الحرق في الهواء الطلق، أو السحق، أو التكسير، أو الدفن في مكب النفايات، وتختلف الطريقة المستخدمة على وجه الدقة وفقًا لطبيعة السلع المراد إتلافها. ووفقًا لمقتضى السياق، قد يتم أيضًا التبرع بها. وتكمن المشكلة في أن طرائق مثل الحرق في الهواء الطلق، وهي طريقة فعالة للتخلص نهائيًا من السلع المقلدة في السوق، قد تكون ذات آثار مدمرة طويلة الأجل على البيئة والصحة. ولتقليل تأثير عمليات التخلص من هذه السلع على البيئة يتعين وجود مرافق وخبرة متخصصة وتعاون بين أصحاب المصلحة على أعلى المستويات.

ومن منظور الملكية الفكرية، أولى خطوات معالجة حالات تقليد السلع المصادرة هي الحيلولة دون عودة هذه السلع إلى السوق، وفيما يتعلق ببعض مكاتب الملكية الفكرية، أصبحت الخطوة التالية في الوقت الحالي هي تحديد طرائق إعادة تدوير السلع، من أجل تحقيق بصمة بيئية أفضل، وخلق فرص للعمل، ومزايا أخرى. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، عالجت الحكومة هذه المشكلة من خلال تقسيم عمليات إعادة التدوير على عدة وكالات حكومية ومنظمات غير هادفة للربح.

### اعتبارات التنفيذ

- يمكن تكرار برامج التدوير وإعادة التدوير في بلدان أخرى.
- قد يتطلب إنشاء البرنامج موارد كبيرة نظرًا للحاجة إلى توظيف الأشخاص المؤهلين لتدوير السلع وتسويقها بنجاح، وشراء المخلات والأدوات، وإنشاء قنوات للتوزيع، وغير ذلك من المهام. وتتوقف كثافة الموارد المطلوبة جزئيًا على حجم السلع المعنية.
- وقد لا يقبل أصحاب الحقوق عدم إتلاف السلع المقلدة المُصدرة. لذلك، يجب إشراك هذه المجموعة المهمة من أصحاب المصلحة.

### الأثر المنشود

- إنشاء نظام صديق للبيئة لتدوير أو إعادة تدوير السلع المقلدة التي تم مصادرتها.
- إنشاء فرص عمل، وتحقيق دخل إضافي لمكتب الملكية الفكرية.
- تشجيع عمل الفنانين المحليين، وضمان توظيف النساء ومشاركتهن.

### الجهات المستفيدة

- يستفيد عامة الجمهور من تقليص الآثار البيئية والصحية السلبية الناجمة عن إتلاف السلع. ومن الجهات المستفيدة الأخرى العاملين في البرنامج، ومستهلكي السلع المعاد تدويرها، ومكتب الملكية الفكرية الذي قد يحصل على إيرادات إضافية.
- ويعود البرنامج بالفائدة أيضًا على أصحاب الحقوق، إذ يتم ضبط السلع المقلدة لسلعهم في السوق، والتخلص منها دون العواقب السلبية المترتبة على الإتلاف.